CD/1680
10 July 2002

ARABIC
Original: ENGLISH

# مؤتمر نزع السلاح

رسالة مؤرخة ٢٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٢ موجهة من الممثل الدائم للولايات المتحدة الأمريكية لدى مؤتمر نزع السلاح إلى الأمين العام للمؤتمر يحيل فيها نص التعليقات التي أبداها بشأن الفضاء الخارجي خلال المؤتمر غير الرسمي عن "الأمن في الفضاء مستقبلاً: عمليات المبادلة التجارية والعسكرية وتلك المتعلقة بضبط التسلح" الذي عقد في ٢٩ أيار/مايو ٢٠٠٢ برعاية مركز معهد مونتيري للدراسات المتعلقة بعدم الانتشار ومركز ماونتباتن التابع لجامعة ساوث هامبتون

أتيح لي مؤخراً شرف المشاركة في مؤتمر غير رسمي عقد في إنكلترا لبحث موضوع "الأمن في الفضاء مستقبلاً: عمليات المبادلة التجارية والعسكرية وتلك المتعلقة بضبط التسلح". وعقد هذا اللقاء الإعلامي الرفيع برعاية مركز معهد مونتيري للدراسات المتعلقة بعدم الانتشار ومركز ماونتباتن التابع لجامعة ساوث هامبتون.

وقد تكون الملاحظات التي أبديتها خلال المؤتمر غير الرسمي ذات فائدة للزملاء هنا في جنيف. ولذلك أرجو أن يتم توزيع البيان الذي أدليت به في ٢٩ أيار/مايو في شكل وثيقة من وثائق مؤتمر نزع السلاح.

(توقيع) إيريك م. جافيتس
الممثل الدائم للولايات المتحدة
لدى مؤتمر نزع السلاح

(A) GE.02-62867 170702 170702

**الولايات المتحدة، والفضاء الخارجي، ومؤتمر نزع السلاح**

تواصل الولايات المتحدة الأمريكية الاعتراف بالمصلحة المشتركة لجميع البلدان في استكشاف واستخدام الفضاء الخارجي لأغراض سلمية، كما أُعلن في معاهدة الفضاء الخارجي لعام ١٩٦٧. فعندما مشى ملاحونا الفضائيون على سطح القمر لأول مرة تركوا رسالة مفادها أنهم "جاءوا يحملون السلام للبشرية جمعاء". وقد أرسلت الولايات المتحدة وغيرها من البلدان مسابر بلا طاقم لاستكشاف الفضاء الخارجي والأجرام السماوية، واستكشاف الأسطح والأغلفة الجوية للكواكب الأخرى الموجودة في منظومتنا الشمسية بغية فهم البيئة خارج عالمنا.

ولم يتجه استكشاف واستخدام الفضاء نحو الخارج فقط. فالسواتل التي تدور حول الأرض ترصد الطقس والمناخ، ونمو المحاصيل، وأثر الجفاف واستخدام الأراضي. وقد أتاحت سواتل الاتصالات التبادل السريع للمعلومات على مستوى العالم. و أحدثت السواتل ثورة في الملاحة الأرضية وقدمت أداة جديدة وقوية للمسح الدقيق لسطح الأرض. كما أدى استكشاف واستخدام الفضاء الخارجي للأغراض السلمية إلى نتائج تكنولوجية غير مباشرة يستغرق تعدادها بالكامل أياماً.

إن التزام الولايات المتحدة باستكشاف واستخدام الفضاء الخارجي من قبل جميع الدول لأغراض سلمية ولصالح البشرية هو التزام واضح. لكن الاستكشاف والاستخدام السلمي للفضاء لا ينفي بالطبع الأنشطة الرامية إلى تحقيق أهداف أمنية وطنية.

إن أمن ورفاه العديد من الدول يعتمدان على القدرة على العمل في الفضاء، وأن المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة توضح بأن لجميع الدول الأعضاء الحق الطبيعي في الدفاع عن نفسها بصورة فردية وجماعية. والمسؤوليات العالمية للولايات المتحدة، والتهديدات الجديدة التي تواجهها في عالمنا اليوم، تتطلب ممارسة هذا الحق داخل المعمورة وخارجها على السواء. وكما جاء في البيان الذي أدلى به في ٢٤ كانون الثاني/يناير السيد بولتون، وكيل وزارة الشؤون الخارجية في الولايات المتحدة، أمام مؤتمر نزع السلاح، فإن أمن ورفاه الولايات المتحدة وحلفائها يعتمدان على القدرة على العمل في الفضاء. ونحن لسنا البلد الوحيد الذي يملك برامج عسكرية فضائية. فروسيا والصين، مثلاً، تملكان هذه البرامج أيضاً.

إن الأمن الوطني هو أعلى المسؤوليات التي تقع على عاتق أية حكومة، ويتعين على كل دولة أن تقرر عناصر سياستها الأمنية. وليس ضبط التسلح ونزع السلاح غايتين في حد ذاتهما بل إنهما أداتان لتعزيز الأمن. وينبغي أن تجري مناقشتنا ضمن هذا السياق.

إن وصول الدول الفضائية بصورة حرة إلى الفضاء واستخدامه هما أمران أساسيان لصون السلم وحماية المصالح المدنية والتجارية والأمنية. ولا ترى الولايات المتحدة أي مبرر لفرض قيود على حق الدول ذات السيادة في الحصول على جميع أشكال المعلومات من الفضاء.

إننا نفهم تماماً أن صون السلم والأمن الدوليين هو هدف شامل يوجه الأنشطة المضطلع بها على الأرض وكذلك في الفضاء الخارجي، لكن صون الأمن الوطني هو، في نهاية المطاف، ضروري وجوهري بالمثل. ولهذه الأسباب، لا ترى الولايات المتحدة أية حاجة لإبرام اتفاقات جديدة لضبط التسلح في الفضاء الخارجي وتعترض على إجراء مفاوضات بشأن اتفاقية تتعلق بضبط التسلح في الفضاء الخارجي.

ويقترح البعض أن من الأنسب إيجاد محفل جديد للجهود المبذولة لضبط التسلح في الفضاء الخارجي. ولكننا لا نؤيد هذا الرأي. فتغيير الأماكن لن يغير المواقف الوطنية. وستظل الدول تشعر بنفس أوجه القلق التي كانت تشعر بها في المحافل القائمة.

**النظام القائم بشأن الفضاء الخارجي نظام كافٍ**

هناك عدد من الاتفاقات القائمة بالفعل التي تنظم بصورة كافية الأنشطة العسكرية في الفضاء الخارجي. فمعاهدة الحظر المحدود للتجارب النووية لعام ١٩٦٣ تحظر على الأطراف إجراء تفجيرات لاختبار الأسلحة النووية أو إجراء تفجيرات نووية أخرى في الفضاء الخارجي. كما أن أنشطة لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية، التي يسرت التفاوض على معاهدة الفضاء الخارجي نفسها، تعزز أيضاً النظام القائم. وبالطبع، فإن لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية لا تتناول جوانب الفضاء الخارجي المتعلقة بنزع السلاح وضبط التسلح بل إنها معنية بتعزيز التعاون الدولي في مجال الاستخدامات السلمية للفضاء.

على أن ما يتصف بأهمية بالغة هو معاهدة الفضاء الخارجي، التي تظل الولايات المتحدة ملتزمة بها التزاماً راسخاً. وتحظر معاهدة الفضاء الخارجي تحميل الأجرام السماوية جميع أشكال الأسلحة النووية أو غيرها من أسلحة الدمار الشامل وتحظر على الدول الأطراف أن تضع على مسارات أو تموضع مثل هذه الأسلحة في الفضاء الخارجي – وهو تدبير لعدم الانتشار بعيد الأثر في حد ذاته. وتنص المعاهدة أيضاً على استخدام الأجرام السماوية حصراً للأغراض السلمية وتحظر استخدامها للمنشآت أو المناورات العسكرية، أو لاختبار أي نوع من أنواع الأسلحة. وفضلاً عن ذلك، فإن معاهدة الفضاء الخارجي تنص بوضوح على أن تحتفظ الدول الأطراف بالولاية القضائية والرقابة على الأجسام التي ترسلها إلى الفضاء الخارجي، وعلى أن الدول الأطراف مسؤولة دولياً عن الأجسام الوطنية في الفضاء الخارجي، بما في ذلك عن أي ضرر قد تحدثه هذه الأجسام.

وخلاصة القول إنه يوجد بالفعل نظام شامل جامع يقصر استخدام الفضاء الخارجي على الاستخدامات السلمية ويقدم إطاراً للاستخدامات العسكرية المشروعة في الفضاء الخارجي. ونحن نعتقد أن هذا النظام المتعدد الأطراف الموجود لضبط التسلح يحمي بصورة كافية مصالح الدول في الفضاء الخارجي ولا حاجة إلى توسيع نطاقه. فببساطة لا توجد مشكلة لضبط التسلح في الفضاء الخارجي تستوجب حلاً. بل إن المشاكل التي يتعين علينا جميعاً التصدي لها موجودة هنا بالذات على الأرض – الحاجة إلى التنفيذ الفعال والامتثال الكامل للنظم الأساسية التي تعالج التهديد جد الحقيقي لأسلحة الدمار الشامل – وقبل كل شيء معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، واتفاقية الأسلحة الكيميائية، واتفاقية الأسلحة البيولوجية.

إن الولايات المتحدة ملتزمة، من خلال سياستها الوطنية الخاصة بالفضاء، بضمان أن يظل استكشاف واستخدام الفضاء الخارجي مفتوحاً أمام جميع الدول للأغراض السلمية ولمصلحة البشرية جمعاء. ونحن نرى، كما يرى الآخرون، أن "الأغراض السلمية" تسمح بالطبع بأنشطة تدعم وتخدم أهداف الأمن الوطني. وتحسين قدرتنا على مساندة العمليات العسكرية في جميع أنحاء المعمورة، ورصد التهديدات العسكرية والرد عليها، ومراقبة اتفاقات ضبط التسلح وعدم الانتشار، هي أولويات رئيسية لأنشطتنا في الفضاء للمحافظة على الأمن الوطني – وهي تساعد في تعزيز الاستقرار والأمن على المستوى الدولي. إن الاستخدام العسكري المشروع للفضاء يقدم فوائد واسعة النطاق للمجتمع الدولي في مجالات الاتصالات، والتموضع على المستوى العالمي، والملاحة، ومراقبة البيئة، ومكافحة الإرهاب، والتعاون لتنفيذ الجزاءات التي يفرضها مجلس الأمن التابع لمنظمة الأمم المتحدة.

**آن الأوان للمضي قدماً**

تسمع الولايات المتحدة باستمرار نداءات تدعو إلى إجراء مفاوضات فورية في إطار مؤتمر نزع السلاح لإحباط جميع أشكال الشرور: (١) احتمال أن يؤدي الدفاع المضاد للصواريخ إلى اضطراب الاستقرار الاستراتيجي، وبالتالي إلى سباق تسلح جديد هنا على الأرض؛ (٢) احتمال وقف عملية ضبط التسلح؛ و(٣) خطر وقوع سباق تسلح في الفضاء الخارجي. بيد أن الولايات المتحدة اعتقدت على الدوام بأن هذه الشواغل لا تقوم على أساس.

ومن الواضح أن الدفاع المضاد للصواريخ لم يحدث اضطراباً في الاستقرار الاستراتيجي ولم يؤد إلى سباق تسلح جديد. والمعاهدة التي تم التوقيع عليها في موسكو في ٢٤ أيار/مايو توضح ذلك. ومن الأمور الهامة أن معاهدة موسكو تبرهن أيضاً على أن مواصلة الدفاع المضاد للصواريخ والتوقف عن تنفيذ معاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية لا يشكلان عائقاً أمام إجراء تخفيضات أخرى في الأسلحة النووية أو أمام زيادة التعاون بين الولايات المتحدة وروسيا. و من الواضح أيضاً أن جهود الولايات المتحدة في مجال الدفاع المضاد للصواريخ، والنظم المتنوعة التي يجري تطويرها، ليست موجهة ضد روسيا أو الصين. بل إن هذه الجهود والنظم مصممة

للدفاع ضد هجمات محدودة النطاق تشن بالقذائف التسيارية في عالم تزداد فيه أعداد الدول التي تسعى من أجل الـــتمكن من التهديد بشن مثل هذا الهجوم. وأخيراً، وكما حاولنا أن نوضح، فإنها ليست بديلاً عن الردع من خلال الرد أو الانتقام، بل هـــي مكملة له – إذ إنها تضيف بعداً جديداً إلى الردع، إذا كانت جهات غير دولية تعلم بأن شن هجوم محدود النطاق على الولايات المتحدة سيكون مصيره الفشل على الأرجح، فإنها ستكون أقل ميـــلاً بكثير إلى تطوير أسلحة الدمار الشامل. إن النظام القادر على الدفاع ضد هجوم واسع النطاق وبأسلحة معقدة يختلف من الناحيتين النوعية والكمية عن النظام الذي تسعى إليه الولايات المتحدة.

إن الولايـــات المـــتحدة مـــا زالت ملتزمة بعملية ضبط التسلح ونزع السلاح. واتفاق تخفيض الأسلحة الاستراتيجية الذي وقع عليه الرئيس بوش والرئيس بوتين في موسكو في ٢٤ أيار/مايو، والذي يعتبر نقطة تحول، أعاد تأكيد هذا الالتزام ودفن أخيراً عالم الحرب الباردة وسباق التسلح الذي أحدثه. وليس هناك تناقض بين هذه العمـــلية والسعي إلى وضع نظام محدود للدفاع المضاد للصواريخ. وعلى الرغم من اختلاف الآراء بين الولايات المـــتحدة وروسيا بشأن حسنات معاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية، فإن زوال هذه المعاهدة لا يشكل مشكلة. والواقع هو أن العلاقات بين الولايات المتحدة وروسيا هي علاقات واسعة النطاق وقوية بما يكفي لمقاومة مثل هذا النوع من الاختلافات. وكما أوضحت قمة موسكو، فإنه يوم جديد ويوم أفضل.

**الخلاصة**

تواصـــل الولايـــات المتحدة الاعتراف بالمصلحة المشتركة للبشرية جمعاء في تعزيز استكشاف واستخدام الفضاء الخارجي للأغراض السلمية، كما أعلن في معاهدة الفضاء الخارجي لعام ١٩٦٧. ونحن لا نرى أية حاجة لمـــزيد مـــن معـــاهدات الفضاء الخارجي. ويتعين علينا أن نمضي إلى الأمام ونتطرق إلى مواضيع أخرى تتناول التهديدات الفورية والخطيرة التي تواجهها البشرية.

— — — — —